

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الأخطار الناجمة عن انتشار الكلاب الضالة بالتجمعات السكنية على امتداد تراب مختلف جماعات إقليم تارودانت

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

تشكل ظاهرة انتشار الكلاب الضالة خطرا على صحة وسلامة المواطنين، نظرا لما يمكن أن تسببه من أمراض، ناهيك عن الانزعاج الناجم عنها وتأثيرها السلبي على محيط عيش السكان، كما أن هذه الحيوانات تشكل الخزان الرئيسي أو الناقل للعديد من الأمراض الخطيرة كداء السعار، بالإضافة إلى كونها تتسبب في حوادث سير خطيرة على الطرقات .

وحيث أن الكلاب الضالة أصبحت منتشرة بشكل كبير، تجوب شوارع المدن وأسواق البوادي في مختلف الجماعات بإقليم تارودانت، على شكل مجموعات بالعشرات، وتهاجم المواطنين العزل ملقحة بهم أضرارا بليغة تصل في حالات عديدة الى إزهاق روح الضحية، كما حدث خلال شهر أكتوبر 2024 حيث توفي شاب بمستشفى الحسن الثاني بأكادير متأثرا بمضاعفات عضة كلب مسعور بحي بوركان بجماعة أكادير.

السيد الوزير المحترم، لقد سبق لي وأن وجهت لسيادتكم سؤالا كتابيا بتاريخ 20 شتنبر 2022 حول استفحال ظاهرة الكلاب الضالة، حيث توصلت بجوابكم في الموضوع بتاريخ 3 أكتوبر 2022 توضحون من خلاله "أن محاربة الكلاب الضالة تندرج في إطار الاختصاصات المخولة للمجالس الجماعية ورؤسائها في ميدان الوقاية وحفظ الصحة، وأن وزارتك تعمل سنويا، في إطار مواكبة الجماعات الترابية، على رصد اعتمادات مالية لتعزيز قدراتها من أجل اقتناء سيارات ومعدات لجمع ومحاربة الكلاب الضالة وداء السعار.

ولأجل احتواء ظاهرة انتشار الكلاب الضالة على الصعيد الوطني، فقد تم في 2019 ، إبرام اتفاقية إطار للشراكة بين المديرية العامة للجماعات الترابية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والهيئة الوطنية للأطباء البيطرة تروم تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الأطراف من أجل معالجة هذه الظاهرة. و بهدف تفعيل هذه الاتفاقية الإطار والتسريع في تجسيدها على أرض الواقع تنكب وزارة الداخلية حاليا على مواكبة العديد من الجماعات الترابية لإحداث وتجهيز محاجر جماعية أو إقليمية للكلاب والقطط الضالة وكذا تأهيل وتجهيز المكاتب الصحية الجماعية وإحداث مكاتب صحية جديدة".

السيد الوزير المحترم، على الرغم من مختلف البرامج والدوريات التي قامت بها وزارتك لمواكبة الجماعات في التغلب على هذه الظاهرة، فإن النتائج الميدانية تظل محدودة أمام استفحال الظاهرة مما يبين عدم نجاعة تلك التدابير و التدخلات. بل تسببت هذه المواكبة في فتح باب التقاعس في صفوف رؤساء الجماعات الذين أصبحوا يبررون بها تملصهم من أداء المهام المنوطة بهم والمتعلقة بجمع الكلاب الضالة ومحاربة داء السعار كما تنص على ذلك المادة 100 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات. كما أن عامل إقليم تارودانت بصفته على رأس سلطات المراقبة بالإقليم لم يمارس اختصاصاته على الوجه الأكمل كما تنص على ذلك المادة 76 من القانون التنظيمي المنصوص عليه أعلاه . بحيث كان على سلطات المراقبة أن تتخذ إجراءات إثبات امتناع رؤساء الجماعات عن جمع الكلاب الضالة و استصدار الحكم الاستعجالي المقرر لحالة الامتناع حتى يتمكن عامل الإقليم من الحل محل كل رئيس في القيام بالأعمال التي امتنع هذا الأخير القيام بها .

أمام هذا الوضع الذي يחדش مع الأسف صورة فضاءاتنا العمومية ويخلق الرعب في نفوس المواطنين والمواطنات بسبب امتناع كل من رؤساء الجماعات والسلطات الإقليمية عن الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم بمقتضى أحكام القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، أسألكم السيد الوزير المحترم:

1. ما هو نصيب جماعات إقليم تارودانت من مختلف البرامج والتمويلات والمخططات التي أعدتها وزارتك لمعالجة ظاهرة الكلاب الضالة ؟

2. ماهي التدابير الاستعجالية والقصيرة المدى جدا التي تعتزم وزارتك القيام بها لتمكين جماعات إقليم تارودانت من الموارد البشرية المؤهلة والامكانيات المالية واللوجستكية حتى تضطلع بدورها في محاربة ظاهرة الكلاب الضالة؟

3. ماهي آليات التتبع والتقييم المركزية والجهوية والإقليمية التي ستضعونها لمحاربة حالة امتناع رؤساء الجماعات بإقليم تارودانت القيام بالمهام المنوطة بهم قانونا والمتعلقة بجمع الكلاب الضالة ومحاربة داء السعار حماية لسلامة وأرواح المواطنين والمواطنات؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

النزهة اباكريم